

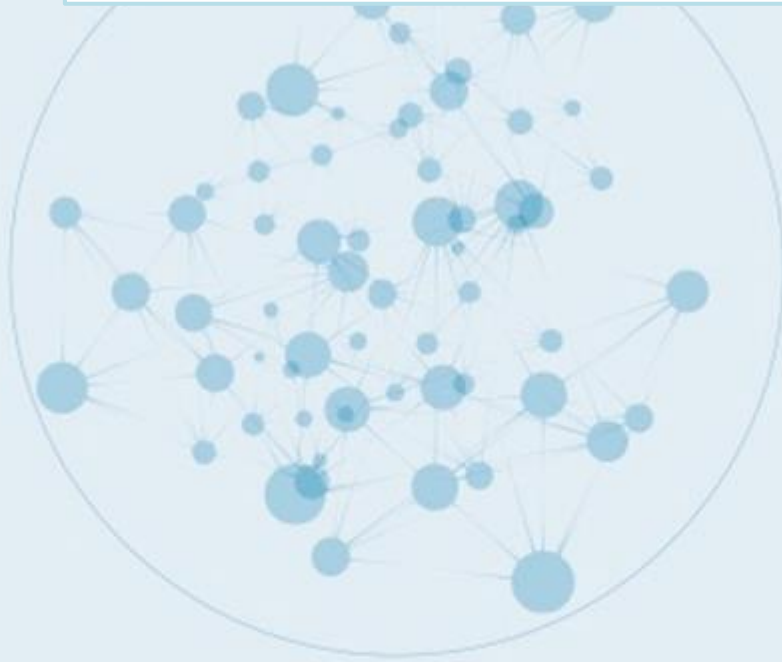


# "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام" لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إحداث موجات الحراك:

موائمة النظام المالي مع التنمية  
المستدامة

الموجز التنفيذي



يتطلب تمويل أهداف التنمية المستدامة والتزامات اتفاق باريس بشأن المناخ تريليونات الدولارات سنويًا. ومن الضروري توفير حصة كبيرة من هذا التمويل من مصادر خاصة، إلا أن رأس المال الخاص الضئيل يُوظف بطرق تلائم تلك الأهداف والالتزامات.

بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرحلة التحقيق من أجل تصميم نظام مالي مستدام وذلك لتطوير الخيارات اللازمة لموائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة. تم تدشين التحقيق في كانون الثاني/يناير 2014 وتم تمديده في أواخر 2015 إلى عامين آخرين وذلك للمساعدة في التركيز على نتائج مرحلته الأولى وتعميقها. أنهى التحقيق تكليفه في آذار/مارس 2018، إلا أن العديد من مسارات عمله تستمر في العمل بأشكال أخرى.

وقد نشر ثلاثة إصدارات من تقريره المرجعي الشامل: الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2015 والثاني في تشرين الأول/أكتوبر 2016 والثالث في تشرين الأول/أكتوبر 2017. "إحداث موجات الحراك: موائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة" هو تقريره الشامل والختامي.

يعرض هذا التقرير التحليل الأساسي للتحقيق ويلخص التقدم الذي تحقق في موائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة بين 2014 و2017، ويبيّن الدروس المستفادة من نهج التحقيق ويبرز الجوانب التي ما يزال يجب إنجازها وكذلك ماهية النجاح. وقد كشف عن علامات حقيقية على أن التحول إلى النظام المالي المستدام يجري على قدم وساق.

## الدفع نحو إحداث تغيير في النظام

ركّز هذا التحقيق على "قواعد اللعبة" الحاكمة للأسواق المالية والرأسمالية. واستكشف أكثر من 20 بلدًا، بدءًا من الأرجنتين حتى المملكة المتحدة، وذلك لهدفين هما تقييم التقدم نحو نظام مالي مستدام والعمل مع الشركاء الرئيسيين من أجل تقديم خرائط طريق وطنية.

وتناول مجموعة واسعة من القضايا المؤثرة على قدرة النظام المالي على خدمة التنمية المستدامة، وشمل ذلك تقديم تقدير أولي عن التوسيم الأخضر في القطاع المصرفي الأوروبي، ونشر التحليل الأولي عن كيف يمكن للتمويل الرقمي دعم التنمية المستدامة، وكذلك تحديد الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها لموائمة التأمين مع أهداف التنمية المستدامة.

كما عمل التحقيق أيضًا على تشجيع التعاون الدولي في شتى القضايا والمنصات، بما في ذلك مجموعة السبع "G7" ومجموعة العشرين "G20" ومجموعة الدول العشرين الأكثر هشاشة "V20"، وبناء تحالف مالي رقمي مستدام مع شركة أنت الصينية للخدمات المالية "Ant Financial Services" وبناء شبكة مكونة من 20 مركزًا ماليًا لتبادل الخبرات لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام..

## دليل التغيير

تحول الاستدامة إلى جزء من الممارسة النظامية في المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية. ويجري اتخاذ عدد متزايد من التزامات العمل، ويواكب ذلك البدايات المطلوبة على وجه السرعة لإعادة تخصيص رأس المال.

وفي الممارسة السوقية، توجد زيادة بأربعة عشر ضعفًا في إصدار الصكوك الموصوفة بالخضراء من 11 مليار دولار أمريكي في 2013 إلى 155 مليار دولار أمريكي في 2017. وكان دور بناء الأسواق المنوط بالهيئات العامة، ويشمل ذلك بنوك التنمية الرئيسية، هو مفتاح تحقيق هذا النمو. وبالرغم من ذلك يجب مقارنة هذا التقدم مع حجم زيادة سوق السندات العالمية بنحو 100 تريليون دولار أمريكي.

بلغت التصنيفات الاستثمارية في الأصول كثيفة انبعاثات الكربون مبلغ 5 تريليون دولار أمريكي في 2016، بالمقارنة مع استثمارات في الفحم والنفط والغاز بحوالي 710 بليون دولار أمريكي في نفس الفترة. كما تعد العضوية المتزايدة في مبادئ الاستثمار المسؤول والتي تجاوزت 1900 موقعًا، مع مجموع أصول تحت الإدارة بمبلغ 70 تريليون دولار أمريكي تطورًا مرحبًا به.

يعد العمل الوطني بالغ الأهمية، ويظهر عدد متزايد من خرائط الطريق الطموحة (كما في حالة إندونيسيا ومنغوليا والمغرب وسويسرا). ورغم أهمية كل منها، إلا أن بعضها يحفز عملاً دوليًا أوسع نطاقًا. على سبيل المثال، تعد الإرشادات التوجيهية الصينية لتأسيس نظام مالي أخضر هي المجموعة الأكثر شمولًا للالتزامات الوطنية في العالم، وتغطي الأولويات المصرفية والأسواق الرأسمالية والتأمين.

ارتفع العدد العالمي للتدابير السياسية وكذلك نطاقها للارتقاء بجوانب الأنظمة المالية المستدامة. في نهاية 2013، كانت 139 سياسة على المستوى دون الوطني والوطني والدولي وكذلك تدابير تنظيمية قيد التنفيذ في 44 ولاية قضائية. وبعد أربع سنوات، ارتفع عدد التدابير إلى 300 في 54 ولاية قضائية، مع زيادة جوهرية في المبادرات على مستوى النظام.

ثمة نمو مذهل في المبادرات الدولية لمشاركة الخبرة، وتحفيز العمل، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الأساسية. مبادرات أخرى ذات أهمية هيكلية تشمل فريق دراسة المنظومة المالية الخضراء لمجموعة العشرين (GFSG)، ويترأسه كل من الصين والمملكة المتحدة مع قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الأمانة العامة. استمر فريق دراسة المنظومة المالية الخضراء لمجموعة العشرين تحت رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين في 2017، ويعمل باعتباره فريق لدراسة المنظومة المالية المستدامة تحت رئاسة الأرجنتين في 2018.

## الدروس المستفادة من التحقيق من أجل تصميم نظام مالي مستدام

كان أبرز جوانب نهج التحقيق هو وضع نبذة وصفية أظهرت الحاجة إلى إحداث تغيير على مستوى النظام في الملامح المالية وذلك سعياً نحو تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على القيام بدور "الرسول" في الممارسة الفعلية القائمة، و"جذب" الابتكارات المدعومة بشكل مستقل، وإقناع جهات مالية فاعلة جديدة أن التنمية المستدامة تخص أعمالهم أيضًا.

استفاد التحقيق من وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقيادته الراسخة، والذي وفر إمكانية الحصول على ابتكارات تتميز بالمجازفة التي لا تتوفر دائمًا للمنظمات الدولية، وكذلك البناء على مبادرات مذهلة أخرى مثل برنامج الاقتصاد الأخضر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مع اكتمال تكليف التحقيق ، بُذل جهدٌ ضخمٌ للتأكد من أن عمله يؤتي ثماره. وسوف تستمر الجوانب الرئيسية من عمله من خلال المنظومة المالية المستدامة في مجموعة العشرين، وكذلك تحالفات العمل التنفيذي مثل شبكة المراكز المالية من أجل الاستدامة، وتحالف الأنظمة المالية الرقمية المستدامة ومنتدى التأمين المستدام.

وبشكل مشابه، سوف يشمل العمل الخاص ببلدان محددة بشكل متزايد أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ويتم تحفيزه جزئيًا من الدعم المقدم من التحقيق لقيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة لمؤازرة التمويل المستدام..

## الحصول على النظام المالي الذي نحتاجه

تندفق بعض رؤوس الأموال بشكل واضح إلى الاقتصاد الجديد. إلا أن الكثير جدًا يستمر في دعم الاقتصاد القديم، بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة من جانب المالكين ومن جانب الوسطاء في إعادة توزيعها.

ستتمحور المرحلة التالية من المنظومة المالية المستدامة حول التحول من الإقرار إلى المواثمة. وستكون متعددة الأبعاد وغير خطية. سوف تتضمن تعميمًا وكذلك استبدالًا للاتجاه السائد بطرق أفضل وأحدث للقيام بالتمويل . وسوف تشمل إحساسًا بالغاية للنظام المالي يقابله نموذج إنجاز لامركزي . وهذا كله يعني مقاييس أداء جديدة للنظام المالي، وهي مقاييس تقيس الحد الذي تمثل فيه الاستدامة جزءًا فعليًا من عملية التمويل بالإضافة إلى مخرجاتها.

انخراط أطراف مؤثرة على نحو متزايد، ونمو الطموحات، وبناء التحالفات القوية لأطراف مؤثرة يمكنها دعم العمل المشترك، وتحويل التركيز نحو مناطق محورية مثل إمكانيات التمويل الرقمي، وأدوار وكالات التصنيف، ومبادرة الحزام والطريق الصينية وانخراط تكتلات سياسية رئيسية مثل مجموعة العشرين كل ذلك يشير إلى مزيد من العمل.

عمل التحقيق مع مجموعة البنك الدولي لوضع "خريطة طريق لنظام مالي مستدام" مكنتنا من تحديد بعض التطورات اللازمة لتسريع وتيرة التمويل المستدام. يمكن لبعض الجهات الفاعلة في السوق اتخاذ بعض الإجراءات ، مثل الإفصاح، إلا أن هذا قد يحتاج إلى تدخلات سياسية أو تنظيمية للتقدم بالحجم والسرعة. تتطلب بعض التدابير تدخلات سياسية بأوسع معانيها، مما قد يشمل الجمع بين السياسة والتنظيم ووضع المعايير والإجراءات القضائية والمالية، والتي تعمل غالبًا بالتنسيق مع ابتكارات السوق والتطورات الأوسع وبدعم منها.

كان هذا التحقيق جزءًا من موجة تغيير بدأت في ربط النظام المالي بالتنمية المستدامة. تشير الأدلة إلى إمكانية تشكيل موجة عمل قوية قادمة.

## الاتصال

ماهيناو أغا، مديرة التوعية، البحث الاستقصائي من أجل تصميم نظام مالي مستدام

الهاتف: +41 79 105 3614

البريد الإلكتروني: [mahenau.aga@un.org](mailto:mahenau.aga@un.org)